العنوان: أثر هيكل رأس المال و أجل الديون على التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية

المصدر: مجلة البحوث المالية والتجارية (كلية التجارة جامعة بور سعيد)- مصر

المؤلف الرئيسي: أبو خزانة، إيهاب محمد

المجلد/العدد: ع 2

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2011

الشهر: ديسمبر

الصفحات: 77 - 107

رقم MD: 519830

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: EcoLink

مواضيع: محاسبة الشركات، الشركات التجارية، الأسواق المالية، مصر، رأس المال، الديون، الأسهم

رابط: http://search.mandumah.com/Record/519830

أثر هيكل رأس المال وأجل الديون على التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د. إيهاب محمد أبو خزانة

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

أثر هيكل رأس المال وأجل الديون على التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية

المستخلص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر هيكل رأس المال وأجل الديون على التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة والمتداولة أسهمها ببورصة الأوراق المالية المصرية ، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من 36 شركة من هذه الشركات والتى تم التحقق من قيامها بالتحفظ فى تقاريرها المالية ، تم قياس هيكل رأس المال من خلال كل من الرافعة المالية للديون طويلة الأجل ، والرافعة المالية للديون قصيرة الأجل ، أما التحفظ المحاسبى فقد تم قياسه بإستخدام نموذج (Beaver and Ryan , 2005) ، حيث تم إستخدام كل من نموذج الإنحدار المتعدد ومعامل إرتباط بيرسون لإختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتى تمثل هيكل رأس المال والمتغير التابع والذى يمثل التحفظ المحاسبى ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة وهى ، وجود علاقة إرتباط طردية قوية بين هيكل رأس المال والتحفظ المحاسبى ، ووجود علاقة إرتباط طردية قوية بين الرافعة المالية للديون طويلة الأجل والتحفظ المحاسبى ، ووجود علاقة إرتباط طردية قوية بين الرافعة المالية للديون قصيرة الأجل والتحفظ المحاسبى ، وأن زيادة أجل الديون يؤدى إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبى وذلك بالشركات المتداولة أسهمها بالبورصة المصرية .

أولاً: الإطار العام للدراسة

أ – المقدمة

يعتبرالتحفظ المحاسبى عرف محاسبى وأحد القيود أو المحددات المحاسبية الخاصة بالتقرير المالى (كيسو ، ويجانت ، 2009) . والذى نشأ كأداة محاسبية إحترازية لمواجهة حالة التشكك أو عدم التأكد والتى غالباً ماتحيط بالبيئة المالية . حيث يعنى التحفظ أنك إذا كنت فى حالة تشكك فعليك أن تختار الحل الذى يكون إحتمال زيادته للأصول والدخل أقل مايمكن (كيسو ، ويجانت ، 2009) . ورغم أن التحفظ المحاسبى يرتبط بفكرة التحيز (Felthman and Ohlson ,1995)، (Penman and Zhang , 2002) . وبالتالى ينحرف بالمعلومات المحاسبية عن مصداقيتها وموضوعيتها إلا أنه فى نفس الوقت نجد أن الأدب المحاسبى قد وثق فوائد عديدة ومعتبرة يحققها التحفظ المحاسبى لمستخدمى القوائم المالية .

فالتحفظ المحاسبى يطرح نفسه باعتباره ألية هامة لمعالجة صراعات الوكالة بين حملة الأسهم وأصحاب الديون ، ويخفض تكاليف الوكالة الخاصة بالديون (Wang et al. , 2010) . كذلك يقلل عدم تماثل المعلومات ويحمى مصالح الدائنين ، ويساعد المدينين لتأسيس سمعة جيدة وتخفيض تكلفة الديون الحالية والمستقبلية ويمد الدائنين بالمعلومات فى الوقت المناسب عن الجانب السلبى لمخاطر قروضهم(Xia and Zhu , 2009) . لذلك صار التحفظ المحاسبى أحد أبرز القضايا المحاسبية التى نالت إهتمام العديد من الباحثين خصوصاً خلال السنوات الأخيرة ، كذلك إمتد الإهتمام بالتحفظ المحاسبى إلى المجال المهنى ، حيث تناوله المعيار المحاسبى المصرى رقم (5) فى فقرته رقم (10) حينما أشارت إلى أن الإدارة عليها أن تضع وتطبق سياسة محاسبية تجعل القوائم المالية تتسم "بالحرص" . وبالتالى يتضح أن التحفظ المحاسبى يلعب دوراً بالغ الأهمية فى ضبط سلوك الإدارة تجاه إختيار السياسات المحاسبية ، حيث يدفعها نحو إختيار السياسات المحاسبية التى تعمل على دعم المركز المالى للشركة بالدرجة الأولى ، وتحافظ على

مصالح الأطراف العديدة المرتبطة بها ، بصرف النظر عن تعارض أو توافق هذه المصالح ، خصوصاً أصحاب الديون وحملة الأسهم ، وينأى بها عن السياسات المحاسبية المتحررة التى قد تستغلها فى تحقيق مصالح مالية لنفسها أو لطرف معين على حساب طرف أو أطراف أخرى ، وهو مايهدد سلامة وكفاءة المركز المالى للشركة ، ويخل بالتوازن المطلوب بين أصحاب المصالح المرتبطين بها ، وبالتالى تخفيض قيمتها فى السوق .

ومن جهة أخرى يعتبر هيكل رأس المال الركيزة التمويلية الأساسية لأى شركة والتى ترتبط بوجودها من الأساس . ويرى (Roshan , 2009) أن هيكل رأس المال هام جداً بالنسبة للشركة لأنه يتعلق بقدرتها على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح بها. كذلك يرى (Tsai et al. , 2010) أن هيكل رأس المال يعتبر وثيق الصلة بسلامة الشركة ونموها . ويشير هيكل رأس مال الشركة عموماً إلى مزيج إلتزاماتها المالية ، وفى تحليل هيكل رأس المال فإننا نركز على نوع الأموال ، ديون أو حقوق ملكية ، المستخدمة فى الشركة للتمويل ، ويرتبط كل من أصحاب الديون وحملة الأسهم بمستويات مختلفة من المخاطر والفوائد (M. La Rocca et al., 2008) . ويرى الباحث أن هذه المخاطر والفوائد يمكن أن تكون مصدراً للتأثير على إدارة الشركة نحو تطبيق سياسات محاسبية بعينها سواء متحفظة أو متحررة بهدف تحقيق مصالح أصحاب الديون و/أو حملة الأسهم فى ضوء تلك المخاطر والفوائد المرتبطة بهم .

ب- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

نظراً لأهمية الدور الذى يلعبه التحفظ المحاسبى والفوائد العديدة التى يحققها خصوصاً مساهمته الفعالة فى تدعيم المركز المالى للشركة ، وتقوية موقفها الإئتمانى ، ورفع قيمتها فى السوق ، وهى مطالب أساسية تحقق وتحمى مصالح جميع الأطراف المرتبطة بالشركة بشكل رشيد ، خصوصاً على المديين المتوسط و الطويل ، وتجنب الشركة وأطرافها المختلفة التبعات السيئة لتطبيق سياسات

محاسبية متحررة قد تهدد سلامة مركزها المالى ، وتتغول على الحقوق المالية لطرف أو أطراف معينة ترتبط بالشركة لمصلحة طرف أخر، مما ينشأ صراعات بين تلك الأطراف تهدد إستقرار الشركة ، فقد أثار كل ماسبق إهتمام الباحث برصد ودراسة أحد العوامل التى يمكن أن تؤثر فى التحفظ المحاسبى بالشركات ، ومع الأخذ فى الإعتبار أن . هيكل رأس المال يرتبط بأصحاب الديون وحملة الأسهم والذين يرتبطون بدورهم بمستويات مختلفة من المخاطر والفوائد (M. La Rocca et al., 2008) . مما يخلق فرصة أو إحتمالاً قوياً لتأثير تلك المخاطر والفوائد المرتبطة بهذين الطرفين على إدارة الشركة فى تطبيقها لسياسات محاسبية معينة سواء متحفظة أو غير متحفظة بغية تحقيق مصالح معينة لأحدهما أو لكليهما ، إذاً يكون موضوع تأثير هيكل رأس المال وأجل الديون على التحفظ المحاسبى بالشركات جديراً بالإهتمام والدراسة .

ويمكن بلورة مشكلة الدراسة بشكل أكثر تركيزاً من خلال طرح التساؤلين التاليين:

التساؤل الأول: هل توجد علاقة بين هيكل رأس المال والتحفظ المحاسبى ؟ ومانوع هذه العلاقة ؟

التساؤل الثانى: هل يختلف مستوى التحفظ المحاسبى بإختلاف أجل الديون ؟
وينطلق من ذلك التساؤل التساؤلين الفرعيين التاليين :

1- هل توجد علاقة بين الرافعة المالية للديون طويلة الأجل كمؤشر جزئى لهيكل رأس المال والتحفظ المحاسبى ؟ ومانوع هذه العلاقة ؟

2- هل توجد علاقة بين الرافعة المالية للديون قصيرة الأجل كمؤشر جزئى لهيكل رأس المال والتحفظ المحاسبى ؟ ومانوع هذه العلاقة ؟

جـ - أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة فى أكثر من جانب ، فهناك أولاً متغيرى الدراسة اللذان يحظيان بأهمية خاصة فى العلم والتطبيق المحاسبى ، وهما التحفظ المحاسبى بما له من فوائد عديدة تعود على الأطراف المرتبطة بالشركة والآثار السيئة التى تهدد الشركة فى حالة تجاهله ، وهيكل رأس المال أو الرافعة المالية والتى تعبرعن مصدر رئيسى لاغنى عنه لتمويل أى شركة وهو التمويل الخارجى ، وثانياً موضوع الدراسة والذى يختبر تأثير هيكل رأس المال وأجل الديون على التحفظ المحاسبى بهدف التعرف على ماإذا كانت الديون أو التمويل الخارجى يدفع بالشركات إلى تبنى التحفظ المحاسبى وبالتالى جنى فوائده ؟ وكذا التعرف على أى من الديون طويلة أو قصيرة الأجل يدفع الشركات إلى تبنى التحفظ المحاسبى بشكل أكبر؟ ويعتقد الباحث أن الإجابة على هذين التساؤلين تعد أمراً على جانب كبير من الأهمية لأصحاب المصالح بالشركة وللجهات الرقابية المعنية بسلامة الممارسات المحاسبية ، وثالثاً وأخيراً فإن هذه الدراسة تواكب الإتجاه البحثى المتنامى خلال السنوات القليلة الماضية المهتم بدراسة التحفظ المحاسبى ورصد العوامل المؤثرة فيه ، وتدعم جهود الباحثين فى هذا المجال .

د - أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسى لهذه الدراسة فى التعرف على أثر هيكل رأس المال وأجل الديون على التحفظ المحاسبى فى الشركات المقيدة والمتداولة أسهمها بالبورصة المصرية ، ويمكن تحقيق ذلك الهدف الرئيسى من خلال الأهداف الفرعية التالية :

1- تحديد المتغيرات الخاصة بدراسة العلاقة ، وهى المتغيرات التى تقيس هيكل رأس المال وتمثل المتغيرات المستقلة ، والمتغير الذى يقيس التحفظ المحاسبى ويمثل المتغير التابع .
2- دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة معاً والتى تمثل مقياس هيكل رأس المال ، وكل متغير من هذه المتغيرات المستقلة على حدة بإعتباره مؤشراً جزئياً لهيكل رأس المال ، وبين المتغير التابع الممثل للتحفظ المحاسبى .
3- تحديد ماإذا كان أجل الديون يؤثر فى مستوى التحفظ المحاسبى .

هـ - منهجية الدراسة

إعتمد الباحث فى دراسته على المنهج الوصفى التحليلى والذى يقوم على رصد مشكلة معينة ، وتحديد أهداف تختص بمعالجة هذه المشكلة ، ومراجعة الأدبيات المتعلقة بها ، ثم بناء فروض تغطى كافة جوانب المشكلة ، وإختبار تلك الفروض من خلال الأساليب الإحصائية والتى يتم من خلالها تحديد وقياس وتحليل البيانات الميدانية المتعلقة بالمشكلة ، وذلك بغرض الوصول إلى نتائج موضوعية تتحقق من خلالها أهداف البحث ، وقد تم إستخدام ذلك المنهج المشار إليه من خلال محورين رئيسيين :

المحور الأول : الإطار النظرى للدراسة ، والذى يعتمد على مراجعة الأدبيات السابقة والمعاييرالمهنية المتعلقة بموضوع هيكل رأس المال والتحفظ المحاسبى والعلاقة بينهما ، وذلك من خلال الأبحاث المنشورة بالمجلات العلمية الأجنبية والعربية ، والكتب العلمية ، المتخصصة فى مجال المحاسبة والمراجعة والتمويل ، ومعايير المحاسبة ، المتاحة على شبكة الإنترنت .

المحور الثانى : الدراسة التطبيقية ، والتى تم إجرائها من خلال إستخدام البيانات المنشورة الخاصة بموضوع الدراسة لعينة من الشركات المساهمة المقيدة والمتداولة أسهمها ببورصة الأوراق المالية المصرية ، حيث تم تحليل هذه البيانات من خلال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) .

و- حدود الدراسة

تقتصر الدراسة على مايلى :

1- الشركات المساهمة المتداولة أسهمها فى بورصة الأوراق المالية المصرية ، باستثناء البنوك وشركات الخدمات المالية وشركات التأمين وذلك نظراً لطبيعتهم الخاصة .

2-الشركات التى لم يتم إيقاف التداول على أسهمها خلال فترة الدراسة .

3- الفترة الزمنية من سنة 2008 حتى سنة 2010 .

ز- خطة الدراسة

فى ضوء منهجية الدراسة وتحقيقاً لأهدافها ، تم تبويب متن الدراسة كما يلى :

ثانياً : مراجعة الأدبيات وتطوير الفروض .

ثالثاً : الدراسة التطبيقية والنتائج .

رابعاً : التوصيات .

خامساً : المراجع .

ثانياً : مراجعة الأدبيات وتطوير الفروض

أ- نظرة عامة

أ/1- التحفظ المحاسبى

أ/1/1- مفهوم التحفظ المحاسبى

تناول الباحثون تعريفات عديدة للتحفظ المحاسبى ، أبرزها حسب تسلسلها التاريخى :

أن التحفظ هو إتفاقية هامة لإعداد التقارير المالية تنطوى على ممارسة الحذر عند الاعتراف بـــ وقياس الدخل والأصول (Givoly and Hayn , 2000).

بينما أشارا (Penman and Zhang , 2002) إلى أنهما يعنيان بالتحفظ المحاسبى إختيار طرق محاسبية وتقديرات تحافظ على القيمة الدفترية لصافى الأصول منخفضة نسبياً ، وبالتالى فإن طريقة (LIFO) فى المحاسبة عن المخزون – على سبيل المثال – تكون متحفظة بالنسبة لطريقة (FIFO) (إذا كانت تكاليف المخزون فى إرتفاع) .

كذلك فقد عرف (Watts , 2003) التحفظ بأنه الإختلاف التحققى المطلوب للإعتراف بالأرباح مقابل الخسائر ، وأشار إلى أن أكثر أشكاله تطرفاً هو القول المأثور عن التحفظ " لاتتوقع أى أرباح لكن توقع جميع الخسائر" .

أما (Beaver and Ryan , 2005) فنظرا إلى التحفظ المحاسبى على أنه متوسط الإنقاص الذى تقتضيه الحقيقة فى القيمة الدفترية لصافى الأصول بالنسبة لقيمتها السوقية .

وإذا نظرنا إلى رؤية (Fond and Roychowdhury , 2008) بالنسبة للتحفظ المحاسبى نجد أنها تبلورت فى أنه ينطوى على إستخدام معايير أكثر صرامة للإعتراف بالأنباء السيئة كخسائر عن الإعتراف بالأخبار السارة كمكاسب .

كذلك يرى (Xia and Zhu , 2009) أن التحفظ هو مبدأ هام وأساسى فى المحاسبة المالية ، وينص على أن الأخطاء المحتملة فى القياس يجب أن تكون فى إتجاه التدنية بدلاً من المبالغة فى صافى الدخل وصافى الأصول .

أما (Lee , 2010) فقد رأى أن التحفظ المحاسبى يؤدى إلى بخس تراكمى لصافى الأصول فى الميزانية العمومية ، والاعتراف فى وقت أكثر مناسبة بالخسائر مقابل المكاسب فى قائمة الدخل .

وبتأمل تلك التعريفات التى تناولها العديد من الباحثين للتحفظ المحاسبى على مدار عشر سنوات تقريباً نجد أنها وإن تباينت فى تفاصيلها إلا أنها صبت فى مضمون واحد وهو أن التحفظ المحاسبى يعنى إتباع سياسة محاسبية تشاؤمية تحوطية ، هدفها دعم المركز المالى للشركة ، وأدواتها تدنية الأصول والإعتراف بجميع الخسائرالمتوقعة مع عدم الإعتراف بأية أرباح متوقعة .

ويرتبط التحفظ المحاسبى بفكرة التحيز ، حيث أشار (Felthman and Ohlson ,1995) إلى أن الإختلاف بين عدم التحيز مقابل التحفظ المحاسبى يعرف فى شروطه بكيفية إختلاف القيمة السوقية فى المتوسط عن القيمة الدفترية ، عدم التحيزالمحاسبى يحدث لو أنه ، فى المتوسط ، القيمة السوقية تساوت مع

القيمة الدفترية ، فيما يحدث التحفظ المحاسبى لو أن القيمة السوقية تجاوزت القيمة الدفترية فى المتوسط .

ومن الجدير بالذكر فى هذا المقام الإشارة إلى ماذكره (كيسو ، ويجانت ، 2009) من أن عرف التحفظ المحاسبى قد تعرض لسوء الفهم بدرجة كبيرة من جانب بعض المحاسبين والذين فسروه بأنه يعنى تقدير الأصول أو الدخل بأقل من قيمتها ، بينما كل مايفعله التحفظ أنه يرشد المحاسب فى المواقف الصعبة من خلال قاعدة مؤداها: إبتعد عن المغالاة فى تقدير صافى الدخل أو صافى الأصول .

أ/2/1 - أنواع التحفظ المحاسبى

يخبرنا الأدب المحاسبى إلى أن هناك نوعان رئيسيان للتحفظ المحاسبى ، وهما التحفظ غير المشروط (المسبق أو المستقل عن الأخبار) ، والتحفظ المشروط (اللاحق أو التابع للأخبار) . وبينما يعنى التحفظ غير المشروط التخفيض المستمر والمحدد مسبقاً فى القيمة الدفترية لصافى الأصول (من خلال تعجيل الاطفاء / الاستهلاك ، التحميل الفوري لتكاليف معظم الأصول غير الملموسة) (Lara et al. , 2009) ، (Ryan , 2006) ، فإن التحفظ المشروط يعنى تخفيض القيمة الدفترية لصافى الأصول تحت ظروف معاكسة بما فيه الكفاية لكن دون تعليتها تحت ظروف مرغوبة (Beaver and Ryan , 2005) .

أ/3/1- دوافع التحفظ المحاسبى

أشار (Watts , 2003) إلى أن الباحثين قدموا عدداً من التفسيرات للتحفظ ، أحد هذه التفسيرات هو التفسير التعاقدى حيث يعتبر التحفظ المحاسبى وسيلة للتصدى إلى المخاطر الأخلاقية أو الإنتهازية للإدارة بالتقارير المحاسبية المستخدمة فى التعاقد ، كذلك الدعاوى القضائية للمساهمين تعتبر مصدراً آخر للتحفظ ، حيث ينتج عنها تعويضات غير مناسبة فى حالة المبالغة فى صافى أصول الشركة وبالتالى تولد تكاليف تقاضى مرتفعة ، لذلك يخفض التحفظ تكاليف التقاضى المتوقعة ، وهناك الترابط بين التحاسب الضريبى والتقارير يمكن أيضاً أن يولد

التحفظ ، لأن تأخير الإعتراف بالإيرادات وتسريع الإعتراف بالمصروفات يرجىء المدفوعات الضريبية ، أخيراً فإن معدى معايير التقرير المالى والمنظمين لديهم حوافز خاصة بهم لتفضيل التحفظ المحاسبى ، وذلك لأنهم من المحتمل أن يواجهوا مزيداً من الإنتقادات إذا كانت الشركات تغالى فى صافى الأصول عن ما إذا كانت تخفضها ، التحفظ إذاً يقلل من التكاليف السياسية المفروضة على واضعى المعايير والمنظمين .

أ/4/1 – مقاييس التحفظ المحاسبى

تمكن (Basu, 1997) فى دراسته بعنوان "مبدأ التحفظ والتوقيتات غير المتماثلة للأرباح" من قياس التحفظ المحاسبى إعتماداً على تفسيره الذى وضعه للتحفظ ، حيث نظر إليه على أنه ناتج من أن الأرباح تعكس الأخبار السيئة بسرعة أكبر من الأخبار الجيدة ، ومن خلال نموذج الإنحدار وبإستخدام العائدات على أسهم الشركات لقياس الأخبار ، وجد أن الحساسية المتزامنة للأرباح للعائدات السالبة هى من إثنين إلى ستة أضعاف الأرباح للعائدات الموجبة ، وبالتالى تكون الأرباح مرتبطة بقوة أكبر بالعوائد المتزامنة السلبية كبديل للأخبار السيئة من العوائد الموجبة والتى هى بديل للأخبار الجيدة . وبالتالى يكون قياس التحفظ المحاسبى كما تصوره (Basu) قد إرتكزعلى إنعكاس الخسائر المتوقعة للشركة (الأخبار السيئة) سلبياً على قيمة أسهمها فى السوق بشكل أسرع من إنعكاس أرباحها المتوقعة (الأخبار الجيدة) بشكل إيجابى على قيمة هذه الأسهم .

أما (Givoly and Hayn , 2000) فقد رأيا أن دراسة (Basu, 1997) لقياس التحفظ ، وكذا المقاييس المماثلة القائمة على أساس السوق لم تركز على التغيرات عبر الزمن فى درجة التحفظ ، ورأى الباحثان أيضاً أن دراستهما هذه تتعدى هذا الخط للبحث من خلال معالجة التغير فى التحفظ عبر الزمن ، وأشارا إلى أن التحفظ مسألة توقيت و ترتيب للإيرادات والمصروفات بالنسبة للتدفقات النقدية المرتبطة بها ، وبالتالى تكون الهيمنة الثابتة للمستحقات السلبية عبر الشركات على مدى فترة طويلة هو ، مع ثبات العوامل الاخرى ، مؤشرا للتحفظ ، فى حين أن معدل تراكم صافى المستحقات السلبية يكون مؤشراً على التحول فى درجة التحفظ عبر الزمن .

ثم طرح (Penman and Zhang , 2002) رؤية مختلفة لقياس التحفظ ، تتلخص فى أنه عندما تزيد الشركة من إستثماراتها فإن التحفظ المحاسبى يؤدى إلى أن تكون الأرباح المعلنة أقل من تلك التى كانوا سيحصلون عليها فيما لو إتبعت الإدارة خيارات محاسبية أكثر تحرراً ، هذا التخفيض فى الأرباح يخلق إحتياطيات غير مسجلة أو خفية ، ويمكن للإدارة زيادة هذه الإحتياطيات وبالتاى تخفيض الأرباح من خلال زيادة الإستثمار ، ثم قام الباحثان بتطوير مؤشر للتحفظ (C-Score) ، وأشارا إلى أن مؤشر التحفظ هذا يقيس أثر التحفظ المحاسبى على الميزانية العمومية ، فيما تم قياس مؤشر التحفظ على أنه مستوى الإحتياطيات التقديرية المنشأة من خلال التحفظ .

كذلك قام كل من (Beaver and Ryan , 2005) بقياس التحفظ المحاسبى من خلال تحديد مقدار النقص فى القيمة الدفترية لصافى الأصول بالنسبة إلى قيمتها السوقية ، وقد إعتمد الباحثان فى ذلك القياس على مفهومهما – السابق الإشارة إليه – للتحفظ المحاسبى . وعلى قياسهما للتحيز ، حيث أشارا إلى أن عنصر التحيز يقاس بالأثر على الشركة ، أى متوسط نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لصافى الأصول ، بحيث تكون هذه النسبة أدنى أو أعلى من الواحد ، وأنه قد تبين لهم أن عنصرالتحيز يرتبط بمقاييس التحفظ المحاسبى (Beaver and Ryan , 2000).

أ/2 – هيكل رأس المال

أ/1/2 – مفهوم هيكل رأس المال

إتفق معظم الباحثين فى مجال المحاسبة على أن مفهوم هيكل رأس المال هومزيج

لمصادر التمويل الداخلية ممثلة في حقوق الملكية ، والخارجية ممثلة فى الديون. (Roshan , 2009) ، (M. La Rocca et al., 2008)،(Bowman , 2002) ، (Tsai et al. , 2010) .

أ/2/2 – نظريات هيكل رأس المال

أشار(Myers , 2001) إلى أنه لاتوجد نظرية شاملة لخيارات الديون – الملكية ، لكن توجد عدة نظريات شرطية ، على سبيل المثال نظرية المفاضلة (tradeoff theory) والتى تقول أن الشركة تسعى إلى مستويات الديون التى توازن بين المزايا الضريبية للديون الإضافية مقابل تكاليف التعثر المالى المحتمل ، ونظرية ترتيب الإلتقاط (The pecking order theory) والتى ترى أن الشركة سوف تقترض بدلاً من إصدار أسهم حينما تكون التدفقات النقدية الداخلية غير كافية لتمويل النفقات الرأسمالية ، وبالتالى فإن قيمة الديون ستعكس الحاجة التراكمية للشركة للأموال الخارجية ، ثم نظرية التدفقات النقدية الحرة (The free cash flow theory) والتى تقول أن مستويات الديون المرتفعة بصورة خطيرة تؤدى إلى زيادة القيمة ، على الرغم من التهديد بالتعثر المالى ، عندما تتجاوز أو تفيض التدفقات النقدية التشغيلية للشركة بشكل كبيرعن فرصها الإستثمارية المربحة .

أ/3/2– مقاييس هيكل رأس المال

رأى (Titman and Wessels , 1988) أن مقاييس هيكل رأس المال يمكن الوصول إليها من خلال مقاييس الرافعة المالية وهى ، الديون طويلة الأجل ، والديون قصيرة الأجل ، والديون القابلة للتحويل (convertible debt) مقسومة على القيمة السوقية و القيمة الدفترية لحقوق الملكية .

أما (Song , 2005) فيرى أن هيكل رأس المال يمكن أن يقاس بطرق مختلفة ، ومن ثم فقد قام بقياس الرافعة المالية كمقياس لهيكل رأس المال من خلال المقاييس التالية : إجمالى الإلتزامات على إجمالى الأصول ، إجمالى الديون على إجمالى الأصول ، إجمالى الديون على رأس المال .

كذلك أشار (Margaritis and Psillaki , 2007) أن معادلة هيكل رأس المال ترتبط بنسبة الديون إلى الأصول .

ب - الأدبيات السابقة

ب / 1 - دراسة (Beatty , et al. , 2008)

فى البداية نوهت الدراسة إلى أن الخلاف حول ماهية المتطلبات الإقتصادية التى تؤدى إلى تحفظ التقارير المالية لايزال قائماً ، وأن التحفظ المحاسبى لديه تاريخ طويل ، لكن المتطلبات الإقتصادية للتحفظ لاتزال محل جدال ساخن ، ومن ثم إختبرت الدراسة كيف أن تكلفة الديون تختلف مع درجة التحفظ فى التقارير المالية ، وأن مطالب المقرضين للتحفظ يمكن إستيعابها من خلال تعديلات عقود الديون ، ومن خلال تحديد عينة من القروض المشتركة مابين أعوام 1994 و 2004 ، والتحرى عن أنواع التعديلات التى طرأت على العقود ، وباستخدام أسلوب تحليل الإنحدار توصلت الدراسة إلى أنه مايقرب من ثلثى عينة العقود قد شملت تعديلات منهجية ، مما يشير إلى قوة العلاقة بين تكلفة الديون والتحفظ المحاسبى .

ب / 2 - دراسة (Fond and Roychowdhury , 2008)

قامت هذه الدراسة بإختبار تأثير الملكية الإدارية على تحفظ التقارير المالية ، وقد أشارت إلى أن الفصل بين الملكية والرقابة يؤدى إلى مشاكل الوكالة بين المساهمين والمديرين ، وأن تحفظ التقارير المالية يعتبر واحداً من الآليات الممكنة لمعالجة مشاكل الوكالة هذه ، وإفترضت الدراسة أنه مع تراجع الملكية الإدارية ، وزيادة حدة مشاكل الوكالة ، يزداد الطلب على التحفظ ، وبإستخدام نموذج الإنحدار وعينة من 6075 شركة خلال الفترة من 2001 - 2004 تم التوثيق بأن هناك علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبى والملكية الإدارية ، وأن الشركات التى تنخفض لديها الملكية الإدارية تقوم بالتقرير عن أرباحها بتحفظ أكثر ، كذلك أشارت دلائل الدراسة إلى أن الطلب على التحفظ بين حملة الأسهم يعتبر هام فى ضوء الكتابات الحديثة التى تركز فى المقام الأول على التحفظ الناشىء عن عقود الديون .

ب / 3 - دراسة (Hammermeister and Werner , 2009)

أشارت الدراسة إلى أن التحفظ المشروط سبب جدلاً فى الأدبيات الحديثة بخصوص ماإذا كان غير مدفوعاً بالمطالب النابعة من الدين وسوق الأسهم ، وبإستخدام عينة من 17609 مشاهدة لشركة خاصة و 4991 لشركة عامة للبيانات المالية من 1999 حتى 2008 ، قامت الدراسة بتحليل ماإذا كان نوع الأوراق المالية المدرجة (الأسهم ، الأسهم والسندات ، والسندات فقط) لها تأثير على التحفظ المشروط ، كذلك تم إختبار ماإذا كان هناك إختلافات فى مستوى التحفظ المشروط بين (1) الشركات التى تستخدم فقط أسواق الأسهم العامة ، (2) الشركات التى تستخدم أسواق الأسهم والديون العامة ، (3) الشركات التى تستخدم أسواق الديون العامة ، (4) الشركات الخاصة ، وقد أفادت نتائج الدراسة بأنها فشلت فى توثيق أية

إختلافات قوية أو هامة بين المجموعات (1) ، (2) ، (3) ، حيث توصلت المقارنة بين حجم التحفظ المشروط عبر تلك العينات الفرعية إلى أن الطلب على التحفظ المشروط يبدو أن يكون متشابه فى جميع الأسواق ، كذلك توصلت الدراسة إلى أن الشركات الخاصة المرتفعة فى نسب الملكية (منخفضة الديون) تقوم بالتقرير بتحفظ أكثر من تلك التى لديها نسب ملكية أقل (ومديونية اعلى) ، ثمة تفسير لذلك وهو أنه مع نسب الملكية المرتفعة يكون هناك رقابة أقل من جانب اصحاب الديون وبالتالى خطر تعاقد أعلى والذى يؤدى الى زيادة الطلب على التحفظ المشروط .

ب / 4 – دراسة (Xia and Zhu , 2009)

إستهدف هذا البحث دراسة محددات التحفظ المحاسبى من خلال عينة شملت 4149 مشاهدة خلال الفترة من 2001 – 2006 فى الصين ، تم قياس التحفظ المحاسبى بإستخدام المقاييس على أساس الإستحقاق ، وبإستخدام أسلوب الإنحدار توصلت الدراسة إلى أن درجة أعلى للرافعة المالية ، مستوى أدنى لرقابة المساهمين ، ومستوى أدنى للملكية الإدارية تؤدى إلى تحفظ أكثر فى التقرير المالي ، وقد أشارت الدراسة إلى أن المؤسسات غير المملوكة للدولة والمملوكة للدولة فى الصين لديهم مخاوف سياسية مختلفة ويتعرضون لضغوط مختلفة الأمر الذى يؤدى إلى مستويات مختلفة من التحفظ فى تقريرها المالى ، وهنا فقد كشفت الدراسة أن المخاوف والضغوط السياسية لدى المؤسسات المملوكة للدولة هى أكبر من تلك التى لدى المؤسسات غير المملوكة للدولة ، الأمر الذى يؤدى إلى تحفظاً أكثر فى التقرير المالى لدى السابقة ، وأن الإنخفاض فى مثل هذه المخاوف يؤدى إلى إنخفاض التحفظ المحاسبى ، وأخيراً بينت الدراسة أنه من بين محددات التحفظ المحاسبى فى الصين فإن الديون هى الأكثر أهمية ، تليها الملكية ، وأن مجلس الإدارة له تأثير ضعيف .

ب / 5 – دراسة (Lee , 2010)

ناقش هذا البحث ماإذا كان التحفظ فى التقارير المالية يرتبط بالمرونة المالية للشركات وحصولها على رأس المال ، ولو أن التحفظ يسهل المراقبة والحكم الرشيد من جانب مقدمى رأس المال فينبغى أن يكونوا أكثر إستعداداً لتوسيع نطاق التمويل ، وزيادة فرص الشركات فى الحصول على رأس المال . ولكن لأن التحفظ يؤدى إلى بخس منتظم فى صافى الثروة وإضعاف ظهور قوة ميزانية الشركات ، فإنه يمكن أن يقلل أيضاً من حصول الشركات على رأس المال ، لذلك تم إختبار هل يرتبط التحفظ بالإختيارات المالية للشركة ، وبإختيار عينة من الشركات المقيدة فى البورصة الأمريكية خلال الفترة من 1971 – 2007 ، وبإستخدام تحليل الانحدار أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التى لديها قدر أكبر من تحفظ التقارير تحمل مرونة أقل فى إدارتها للسيولة ، وفى قرارات إصدار الأسهم والديون ، وفى حساسية إستثماراتها لقيود التمويل ، وفى سياساتها الخاصة بالمدفوعات ، وأن الشركات ذات التحفظ المرتفع تكون أكثر إحتمالاً لإصدار أسهم بدلاً من الديون .

ب / 6 – دراسة (Wang et al. , 2010)

تناولت هذه الدراسة إختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبى والملكية الإدارية للديون ، وقد إفترضت أن طلب حملة الديون على التحفظ يتناقص مع الملكية الادارية للديون ، وتوقعت أيضاً أن تلك العلاقة السلبية تكون أكثر وضوحاً عندما تكون تكاليف الوكالة المتوقعة الخاصة بالديون أعلى ، نظراً لأن الديون يمكن أن تلعب دوراً أكثر أهمية فى تخفيف صراعات أصحاب الديون وحملة الأسهم فى مثل هذه الظروف ، شملت عينة الدراسة 3135 مشاهدة خلال الاعوام من 2007 – 2009 ، وباستخدام نموذج الإنحدار توصلت الدراسة إلى أن حيازات الديون من قبل المديرين الماليين للشركة وإدارتها العليا تقلل التحفظ المحاسبى ، كذلك قدمت أدلة

قوية على أن الملكية الادارية للديون تخفف من مخاوف أصحاب الديون إزاء مصادرة أو تخفيض حملة الأسهم لطلبهم الخاص بتحفظ التقارير المالية .

وباستعراض الدراسات السابقة يتضح للباحث أن التحفظ المحاسبى قد تأثر بالمتغيرات العديدة التى تم إختبار علاقتها به من خلال هذه الدراسات بشكل متباين ، فعلى حين أن إرتفاع كل من تكلفة الديون ، والرافعة المالية يؤديان إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبى ، فإن تراجع كل من الملكية الإدارية ، وحيازات الديون من قبل المديرين ، ومستوى رقابة المساهمين يؤدون إلى نفس النتيجة ، كذلك لاحظ الباحث أن نتائج الدراسة التى تناولت علاقة الديون بالتحفظ المشروط والتى توصلت إلى أن إنخفاض الديون يؤدى إلى إرتفاع مستوى التحفظ المشروط لاتتوافق مع نتائج الدراسة التى توصلت إلى أن زيادة الرافعة المالية تؤدى إلى إرتفاع مستوى التحفظ . أما عن أهم الأوجه التى جعلت الدراسة التى قام بها الباحث مختلفة بشكل جوهرى عن الدراسات السابقة هو قيام الباحث باختبارعلاقة هيكل رأس المال بالتحفظ المحاسبى بشكل تحليلى يقوم على إختبار هذه العلاقة على مستويين وهما الرافعة المالية للديون طويلة الأجل ، و الرافعة المالية للديون قصيرة الأجل ، ليتم إثارة تساؤل غاية فى الأهمية – من ضمن ماأثير من أسئلة فى هذه الدراسة – والإجابة عليه وهو، هل يختلف مستوى التحفظ المحاسبى بإختلاف أجل الديون ؟

جـ - تطوير الفروض

فى ضوء مشكلة الدراسة وتساؤلاتها والدراسات السابقة يمكن للباحث صياغة الفروض التالية :

H1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النسبتين التاليتين مجتمعتين : الديون طويلة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول والديون قصيرة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول والتحفظ المحاسبى .

H2 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون طويلة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول والتحفظ المحاسبى .

H3 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون قصيرة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول والتحفظ المحاسبى .

ثالثاً : الدراسة التطبيقية والنتائج

يتناول ذلك الجزء الجانب التطبيقى للدراسة والذى يهدف الباحث من خلاله إلى إختبار الفروض التى تم تطويرها ، ومن ثم التوصل إلى نتائج الدراسة ، وفيما يلى العناصر التى يتم من خلالها إعداد وعرض الدراسة التطبيقية والنتائج :

أ - متغيرات الدراسة

- تعريف المتغيرات

المتغير التابع

يتمثل المتغير التابع فى التحفظ المحاسبى .

المتغيرات المستقلة

تتمثل المتغيرات المستقلة فى النسب المعبرة عن هيكل رأس المال والتى تم تحديدها فى متغيرين هما ، الرافعة المالية للديون طويلة الأجل ، والرافعة المالية للديون قصيرة الأجل .

- قياس المتغيرات

قياس المتغير التابع

سوف يتم قياس التحفظ المحاسبى والذى يمثل المتغير التابع من خلال نموذج (Beaver and Ryan , 2005) والذى يرى الباحث أنه النموذج الأنسب من بين النماذج المختلفة السابق عرضها لقياس التحفظ المحاسبى حيث يتناسب مع موضوع الدراسة والذى يربط بين هيكل رأس المال والتحفظ المحاسبى ، ذلك لأن هيكل رأس مال الشركة بعنصريه الملكية والديون يتم تكوينه أو الوصول إليه بشكل تراكمى منذ إنشاء الشركة وعلى مدار سنوات عمرها . فإذا علمنا أن نموذج (Beaver and Ryan , 2005) يقوم بقياس التحفظ المحاسبى بشكل تراكمى أيضاً ، حيث أشار(مدثر أبوالخير، 2008) أن مفهوم التحفظ المحاسبى طبقاً لهذا النموذج يعكس الأثر التراكمى للتحفظ المحاسبى من تاريخ تأسيس الشركة وحتى تاريخ القياس . فيكون هذا النموذج هو الأنسب لقياس التحفظ المحاسبى بالنسبة لهذه الدراسة ، لذلك يتم قياس التحفظ المحاسبى من خلال نسبة القيمة السوقية لصافى الأصول / القيمة الدفترية لصافى الأصول ، وبالتالى كلما زاد ناتج هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما دل ذلك على زيادة درجة التحفظ المحاسبى .

قياس المتغيرات المستقلة

يتم قياس المتغيرات المستقلة المعبرة عن هيكل رأس المال من خلال النسبتين التاليتين :

1- الرافعة المالية للديون طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول .

2- الرافعة المالية للديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول .

وبالتالى يمكن قياس هيكل رأس المال من خلال المعادلة التالية :

هيكل رأس المال = (الديون طويلة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول) + (الديون قصيرة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول) .

وقد تم إستخدام القيمة الدفترية لصافى الأصول بدلاً من القيمة السوقية فى مقام كل من النسبتين السابقتين حتى يكون هناك توافقاً حسابياً بين قياس هيكل رأس المال وقياس التحفظ المحاسبى والذى تم إستخدام القيمة الدفترية لصافى الأصول فى مقام النسبة الخاصة بقياسه .

ب- مجتمع الدراسة وإختيار العينة

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة فى شركات المساهمة المقيدة والمتداولة أسهمها فى بورصة الأوراق المالية المصرية فى كافة القطاعات المختلفة للأنشطة والتى تشمل 14 قطاع ، بإستثناء قطاعات البنوك والخدمات المالية وشركات التأمين نظراً للطبيعة الخاصة بهم ، وذلك خلال الفترة من عام 2008 حتى 2010 ، ويوضح الجدول التالى عدد الشركات المقيدة والمتداولة أسهمها ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال فترة الدراسة وذلك بحسب الموقع الرسمى للبورصة المصرية على شبكة الإنترنت وهو :

http://www.egx.com.eg/arabic/MarketIndicator.aspx

جدول رقم (1) عدد شركات مجتمع الدراسة خلال سنواتها

بيـــــــــــان	2008	2009	2010
الشركات المقـــيـــدة	373	306	212
الشركات المتداولة أسهمها	322	289	211

وبالتالى فقد بلغ متوسط عدد الشركات المقيدة 297 شركة ، ومتوسط عدد الشركات المتداولة أسهمها 274 شركة وذلك خلال فترة الدراسة .

إختيار العينة

شملت عينة الدراسة 36 شركة موزعة على 12 قطاع لأنشطة مختلفة من إجمالى 14 قطاع يشملها مجتمع الدراسة ، وذلك حسب الجدول التالى :

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة على القطاعات المختلفة

مسلسل	إســـــــم القطــــــاع	عدد الشركات
1	عقـــــــــارات	11
2	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	6
3	تشـــيد ومـــواد بـــناء	5
4	منتجـــات منزلية وشخصـــية	3
5	أغذيـــــة ومشـــــروبات	2
6	إتصـــــــــالات	2
7	ســـــياحة وترفـــــيه	2
8	إعـــــــــلام	1
9	تكنـــــــولوجيا	1
10	كيـــمـــــاويات	1
11	مـــــــــرافق	1
12	مـــــوارد أســـــاسية	1
	الإجمـــــــــالى	36

وعند إختيار الشركات الممثلة لعينة الدراسة فقد روعى إستيفائها للشروط التالية:

1- أن يكون قد ثبت قيامها بالتحفظ فى تقاريرها المالية وذلك طبقاً لمقياس التحفظ الذى تم إختيار إستخدامه فى ذلك الجزء من الدراسة .
2- ألا يكون قد تم إيقاف التداول على أسهمها خلال فترة الدراسة لمدة شهرمتصل أو أكثر .
3- ألا تكون قد تعرضت للتصفية أو الإندماج خلال فترة الدراسة .
4- توافر كافة البيانات الخاصة بها اللازمة لإعداد الدراسة .

وبالتالى يكون عدد المشاهدات الخاصة بعينة الدراسة والتى وثقها الباحث هو 432 مشاهدة خلال سنوات الدراسة .

جـ - بيانات الدراسة

تتمثل بيانات الدراسة فى جميع البيانات المالية للشركات الممثلة لمجتمع الدراسة واللازمة لقياس متغيراتها وتحديد عينتها ، بالإضافة إلى بعض البيانات الكمية والنوعية الأخرى اللازمة لتوصيف مجتمع وعينة الدراسة ، وذلك بغرض إختبار فروض الدراسة ومن ثم تحقيق أهدافها ، وقد تم الإعتماد على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات الخاصة بالدراسة وهما :

1- المصادر الثانوية

وقد شملت الأبحاث العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة والمنشورة بالدوريات العلمية الأجنبية والعربية ، والكتب ، ومعايير المحاسبة المصرية ، المتاحة على شبكة الإنترنت وفى مكتبات كليات التجارة بالجامعات المصرية .

2- المصادر الأولية

والتى تشمل القوائم المالية السنوية للشركات الممثلة لمجتمع الدراسة المتاحة على الموقع الرسمى لبورصة الأوراق المالية المصرية على شبكة الإنترنت ، و كتاب الإفصاح الذى تصدره نفس الجهة وذلك خلال سنوات الدراسة الثلاثة .

د – الأساليب الإحصائية

1-إختبار كولومجروف – سمرنوف

يتم إستخدام هذا الإختبار لتحديد هل تتبع بيانات الدراسة التوزيع الطبيعى ؟ وذلك لتحديد نوع الإختبارات الإحصائية التى يمكن إستخدامها فى إختبار فروض الدراسة ، هل ستكون إختبارات معلمية أم غير معلمية ؟ .

وبناءً على نتيجة هذا الإختبار والتى أوضحت أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعى وبالتالى يمكن إستخدام الإختبارات المعلمية لإختبار الفروض ، وأيضاً فى ضوء طبيعة بيانات الدراسة ، وحجم العينة ، وطبيعة الفروض ، تم إختيارالأساليب الإحصائية التالية بغرض تحليل البيانات ومن ثم إختبار فروض الدراسة :

2 – نموذج الإنحدار المتعدد

تم إستخدام هذا النموذج فى إختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والتى تمثل مقياس هيكل رأس المال والمتغير التابع والذى يمثل مقياس التحفظ المحاسبى ، ويمكن صياغة هذا النموذج فى صورة المعادلة التالية :

$$Y = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

حيث أن :

- Y = التحفظ المحاسبى .
- a = ثابت نموذج الإنحدار .
- b_1, b_2 = معاملى نموذج الإنحدار .
- X_1 = نسبة الديون طويلة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول .
- X_2 = نسبة الديون قصيرة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول .
- e = الخطأ العشوائى لنموذج الإنحدار .

3 – معامل إرتباط بيرسون

ويتم إستخدام هذا المعامل فى إختبار هل هناك علاقة إرتباط بين كل متغير من المتغيرات المستقلة على حدة والمتغير التابع ، وأيضاً التعرف على نوع ودرجة هذه العلاقة .

وقد تم إستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية " Statistical Package for Social Sciences" ، المتعارف عليه بـ "SPSS" ، وبمستوى معنوية 5% ، فى إجراء التحليل الإحصائى للدراسة بإستخدام الأساليب الإحصائية السابقة .

هـ - تحليل البيانات وإختبار الفرضيات وعرض نتائج الدراسة

1 - الفرضية الأولى

H1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النسبتين التاليتين مجتمعتين : الديون طويلة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول والديون قصيرة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول والتحفظ المحاسبى .
تم تحليل البيانات الخاصة بهذه الفرضية ومن ثم إختبارها بإستخدام أسلوب الإنحدار المتعدد والذى أسفر عن النتائج التالية :

1- بلغ معامل الإرتباط (R) للنموذج 82% تقريباً ، وهو مرتفع ، مما يشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرالتابع (التحفظ المحاسبى) والمتغيرات المستقلة (الرافعة المالية للديون طويلة الأجل ، الرافعة المالية للديون قصيرة الأجل) الممثلة لهيكل رأس المال .

2- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج 67% تقريباً ، ويعنى ذلك أن القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار المقدر جيدة ، حيث إستطاع النموذج تفسير 67% من التغير فى التحفظ المحاسبى (المتغير التابع) من خلال المتغيرات المستقلة (هيكل رأس المال) ، مما يشير إلى ملاءمة نموذج الإنحدار.

3- تدل نتائج تحليل التباين (ANOVA) والموضحة بالجدول رقم (3) على أن نموذج الإنحدار المقدر معنوى ، حيث بلغت قيمة (sig) 0.000 وهى أصغر من 0.05 ، وثبوت معنوية نموذج الإنحدار يؤكد وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

جدول رقم (3) نتائج (أ) لنموذج الإنحدار

البيان	درجات الحرية	F	Sig.
الإنحـــــدار	2	33.423	0.000
البـــواقى	33		
الإجمــــالى	35		

4- تشير النتائج الخاصة بجدول المعاملات (Coefficients) والمبينة بالجدول رقم (4) إلى أن حدوث معنوية نموذج الإنحدار يرجع إلى معنوية جميع معاملات النموذج وهى ، معامل ثابت النموذج والذى بلغ مستوى معنويته 0.007 ، و معامل المتغير المستقل الأول (نسبة الديون طويلة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول) والذى بلغ مستوى معنويته 0.000 ، ومعامل المتغير المستقل الثانى (نسبة الديون قصيرة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول) وقد بلغ مستوى معنويته 0.036 ، كذلك فإن الإشارات الموجبة لمعاملات المتغيرات المستقلة - والتى ثبت معنويتها- تدل على وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات والتحفظ المحاسبى ، أى أن العلاقة بين هيكل رأس المال والتحفظ المحاسبى هى علاقة طردية .

وفى ضوء هذه النتائج نرفض الفرض الصفرى ونقبل الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النسبتين التاليتين مجتمعتين : الديون طويلة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول ، الديون قصيرة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول والتحفظ المحاسبى .

نتيجة1 :هناك علاقة إرتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال والتحفظ المحاسبى .

وتكون معادلة الإنحدار المقدرة للعلاقة بين المتغيرات المستقلة الممثلة لهيكل رأس المال والمتغير التابع الممثل للتحفظ المحاسبى كمايلى :

$$Y = 1114.812 + 2104.615\, x_1 + 764.165\, x_2$$

جدول رقم (4) نتائج (ب) لنموذج الإنحدار

البيـــــــــــــــــــــان	معاملات الإنحدار(B)	t	Sig.
ثابت الإنحدار	1114.812	2.898	0.007
المتغيرات المستقلة :			
نسبة الديون طويلة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول	2104.615	4.216	0.000
نسبة الديون قصيرة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول	764.165	2.190	0.036

◄ المتغير التابع : التحفظ المحاسبى

2- الفرضية الثانية

H2 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون طويلة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول والتحفظ المحاسبى .

تم إختبارهذه الفرضية بإستخدام معامل إرتباط بيرسون والذى أسفرعن النتائج التالية الموضحة بالجدول رقم (5) :

بلغ معامل الإرتباط بين نسبة الديون طويلة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول والتحفظ المحاسبى 0.788 ، ويعنى ذلك أن هناك علاقة إرتباط طردية قوية بين المتغيرين ، ولما كان مستوى المعنوية الناتج عن الإختبار قيمته 0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية المحدد مسبقاً وهو 0.05 ، إذاً نرفض الفرض الصفرى ونقبل الفرض البديل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المتغيرين وبدرجة ثقة 99 % .

نتيجة 2: هناك علاقة إرتباط طردية قوية بين نسبة الديون طويلة الأجل/القيمة الدفترية لصافى الأصول كمؤشرجزئى لهيكل رأس المال والتحفظ المحاسبى .

3- الفرضية الثالثة

H3 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون قصيرة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول والتحفظ المحاسبى .

تم إختبار هذه الفرضية باستخدام معامل إرتباط بيرسون والذى أسفر عن النتائج التالية الموضحة بالجدول رقم (5) :

بلغ معامل الإرتباط بين نسبة الديون قصيرة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول والتحفظ المحاسبى 0.701 ، ويدل ذلك على أن هناك علاقة إرتباط طردية قوية بين هذين المتغيرين ، وبما أن مستوى المعنوية الذى تحقق من خلال هذا الإختبار هو 0.000 فإننا نرفض الفرض الصفرى ونقبل الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين وبدرجة ثقة 99%.

نتيجة 3: هناك علاقة إرتباط طردية قوية بين نسبة الديون قصيرة الأجل / القيمة الدفترية لصافى الأصول كمؤشر جزئى لهيكل رأس المال والتحفظ المحاسبى .

بمقارنة معامل إرتباط بيرسون للعلاقة بين الرافعة المالية للديون طويلة الأجل والتحفظ المحاسبى والذى بلغت قيمته 0.788 بنظيره للعلاقة بين الرافعة المالية للديون قصيرة الأجل والتحفظ المحاسبى والذى بلغت قيمته 0.701 يمكننا إستنتاج الآتى:

نتيجة 4: العلاقة الطردية بين الديون طويلة الأجل والتحفظ المحاسبى أقوى من العلاقة الطردية بين الديون قصيرة الأجل والتحفظ المحاسبى .

جدول رقم (5) نتائج معامل إرتباط بيرسون

المتغيـــــــــــرات		الإحصـــــــــاءات		
		معامل إرتباط بيرسون	Sig.	حجم العينة
التحفظ المحاسبى	الديون طويلة الأجل القيمة الدفترية لصافى الأصول	0.788 **	0.000	36
	الديون قصيرة الأجل القيمة الدفترية لصافى الأصول	0.701 **	0.000	

** الإختبار دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 (إتجاه واحد) .

رابعاً : التوصيات

فى ضوء مشكلة الدراسة ، والنتائج التى تم التوصل إليها ، يوصى الباحث بمايلى:

1- الإهتمام بقياس التحفظ المحاسبى من جانب المراجعين الخارجيين بالشركات التى تنخفض فيها الرافعة المالية ، حيث يزيد إحتمال التخلى عن التحفظ المحاسبى وإتباع سياسات محاسبية متحررة بتلك الشركات .

2- توجيه الإهتمام نحو إختبار وجود تحفظ محاسبى بقدر كافى بالشركات التى لاتعتمد على الديون طويلة الأجل ، وكذا الشركات التى تزيد فيها الديون قصيرة الأجل عن الديون طويلة الأجل ، حيث بينت نتائج الدراسة أنه بالرغم من وجود علاقة طردية قوية بين الديون قصيرة الأجل والتحفظ المحاسبى إلا أن هذه العلاقة أقل قوة مقارنة بالديون طويلة الأجل .

3- الإهتمام بتعزيزالأساليب والدوافع التى من شأنها مواجهة تخلى الشركات عن تبنى التحفظ المحاسبى وإتباع سياسات محاسبية متحررة ، لما لذلك من آثار مالية سيئة من شأنها إلحاق الضرر بأصحاب المصالح فى هذه الشركات .

4- إجراء دراسات أخرى تهدف إلى تحديد المستوى المناسب للتحفظ المحاسبى والذى يجب عدم الإنخفاض عنه ، ويمكن للشركات الإسترشاد به عند تبنيها للتحفظ المحاسبى ، كما يمكن للجهات الرقابية الرجوع إليه عند إختبارها أو قياسها تحفظ الشركات بتقاريرها المالية ، كذلك الإستمرار فى الدراسات التى تختبر متغيرات أوعوامل أخرى يمكن أن تكون دافعاً للشركات لتفعيل التحفظ المحاسبى .

5- قيام الجهات الرقابية المعنية بسلامة الممارسات المحاسبية وأهمها ، مراجعى الحسابات الخارجيين ، والجهاز المركزى للمحاسبات ، وهيئة سوق المال ، والهيئة العامة للرقابة المالية بدورها فى كشف ومواجهة أى شركة تتخلى عن التحفظ المحاسبى وتتبنى تطبيق سياسات محاسبية متحررة تحقق مصلحة طرف معين على حساب مصالح الأطراف الأخرى .

خامساً : المراجع

أولاً : المراجع العربية :

1- دونالد كيسو ، جيرى ويجانت (2009) ، المحاسبة المتوسطة – الجزء الأول ، الطبعة العربية الثانية ، تعريب د. أحمد حامد حجاج ، دار المريخ للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ص 90 .

2- د. مدثر طه أبوالخير(2008) ، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبى بالتطبيق على الشركات المتداولة فى سوق الأسهم المصرية ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول ، ص ص 1- 58 .

3- وزارة الإستثمار (2006) ، معايير المحاسبة المصرية ، المعيار المحاسبى المصرى رقم (5) – السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- Anne Beatty , Joseph Weber , Jeff Jiewei Yu (2008), Conservatism and Debt, Journal of Accounting and Economics, Vol. 45 , issues 2-3 , pp 154 – 174.

2- Boodhoo Roshan (2009) , Capital Structure and Ownership Structure: A Review of Literature , The Journal of Online Education , New York, January, pp.1-8.

3- Cong Wang , Fei Xie and Xiangang Xin (2010), Managerial Ownership of Debt and Accounting Conservatism, Social Science Research Network, October , pp.1-48.

4- Dan Givoly, Carla Hayn (2000) ,The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals : Has financial reporting become more conservative ? Journal of Accounting and Economics , 29, pp. 287-320 .

5- Dimitris Margaritis and Maria Psillaki (2007), Capital Structure and Firm Efficiency, Journal of Business Finance & Accounting, 34(9) & (10) November/December, pp 1447–1469.

6- Donglin Xia and Song Zhu (2009) , Corporate Governance and Accounting Conservatism in China , China Journal of Accounting Research , Vol. 2 Issue 2 ,pp.81-108.

7- Gerald A. Felthman , James A. Ohlson (1995), Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities , Contemporary Accounting Research ,Spring ,pp.692.

8- Han-Suck Song (2005) , Capital Structure Determinants An Empirical Study of Swedish Companies, The Royal Institute of

technology, Centre of Excellence for Science and Innovation Studies , January.

9-Jan H. Hammermeister , Joerg R. Werner (2009) , Conditional Conservatism, Debt Markets and Financial Structure: Further Evidence from the United Kingdom , Social Science Research Network , December,pp.2-18.

10-Jimmy Lee (2010) , The Role of Accounting Conservatism in Firms' Financial Decisions , Social Science Research Network , November, pp.1-20.

11-Juan Manuel Garc´ıa Lara , Beatriz Garc´ıa Osma and Fernando Penalva (2009) , The Economic Determinants of Conditional Conservatism , Journal of Business Finance & Accounting , April/May, p.344.

12-Lung-Ken Tsai , Hui-Ping Tserng , S. Ping Ho , Chiu-Wei Sung , and Yeh-Shou Chou(2010) , Developing an Analytical Model for The Optimal Capital Structure of The Building Company , Journal of Marine Science and Technology, Vol. 18, No. 3, pp. 385-394.

13-M. La Rocca , T. La Rocca , D. Gerace (2008), A Survey of The Relation Between Capital Structure and Corporate Strategy, The Australasian Accounting Business & Finance Journal, June, pp.1-18.

14-Ross L. Watts (2003) , Conservatism In Accounting Part I: Explanations and Implications, Social Science Research Network , The Bradley Policy Research Center, May, 16.

15-Ryan La Fond and Sugata Roychowdhury (2008) , Managerial Ownership and Accounting Conservatism , Journal of Accounting Research , Vol. 46 , March , pp. 101-135.